

النظام البيئي للمؤسسات الناشئة كآلية لدفع ديناميكية المقاولاتية في الجزائر-دراسة تحليلية-

The startup ecosystem as a mechanism to drive entrepreneurial dynamism in Algeria - an analytical study-

ترغيني صباح¹¹ جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،sabah77.terghini@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2025/12/18

تاريخ القبول: 2025/12/07

تاريخ الاستلام: 2025/09/24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال للنظام البيئي الداعم للمؤسسات الناشئة في دفع الديناميكية المقاولاتية بالجزائر من خلال تحليل وتقييم أداء النظام البيئي للمؤسسات الناشئة؛ ورغم الجهود المكثفة والتدابير التي إتخذتها الجزائر لدعمه وتحسين أدائه من خلال التأصيل القانوني والدعم المادي والتكويني والإمكانيات المالية والجبائية لدعم المؤسسات الناشئة، إلا أنه ما يزال فتيا وغير ناضج، ومن أجل خلق نظام بيئي مقاولاتي قوي ومتكامل نوصي بضرورة تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسهيل الوصول إلى تمويل المؤسسات الناشئة وتنويع مصادره وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كلمات مفتاحية: النظام البيئي المقاولاتي، النظام البيئي للمؤسسات الناشئة، ديناميكية المقاولاتية، الجزائر.

تصنيفات JEL: L26، M13، Q57، O43.

Abstract:

This study aims to highlight the effective role of the startup ecosystem in driving entrepreneurial dynamism in Algeria by analysing and evaluating the performance of the startup ecosystem; despite the intensive efforts and measures taken by Algeria to support it and improve its performance through legal establishment, material and formative support, financial and tax privileges to support startups, it is still young and immature, and in order to

المؤلف المرسل: ترغيني صباح، الإيميل: sabah77.terghini@univ-biskra.dz

create a strong and integrated entrepreneurial ecosystem, We recommend improving ICT infrastructure, facilitating access to and diversifying sources of startup funding, and strengthening public-private partnerships.

Keywords: Entrepreneurial Ecosystem; Startup Ecosystem; Entrepreneurial Dynamics; Algeria.

Jel Classification Codes: L26, M13, Q57, O43.

1. مقدمة:

يُنظر للنظام البيئي المقاوالاتي كمنظومة متكاملة تضم مختلف الفاعلين والمؤسسات والسياسات التي تؤثر على إنشاء وإستمرارية وتوسع المؤسسات الناشئة؛ ويعتبر الانتقال من مرحلة بدء التشغيل إلى مرحلة التوسع عملية معقدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام البيئي الديناميكي الذي تنشأ فيه المؤسسة الناشئة وتزدهر فيه (Pardo-del-Va, Cerver-Romero, Martinez-Perez, & Mohedano-Suanes, 2025, p. 7874)، وقد أكد خبراء الإقتصاد على الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تعزيز الإقتصاديات العالمية والمحلية فهي تعمل كمحفز للنمو الاقتصادي وتخلق فرص عمل جديدة كما لها دوراً حاسماً في قيادة التغيير المجتمعي ودعم الإقتصاد والمؤسسات الكبرى (World Economic Forum، 2024)، ولا يعتمد تطوير المقاوالاتية فقط على المقاولين بل على إنسجام وتكامل عناصر النظام المحيطة به، وإصلاحه شرط أساسي لتسريع التحول لإقتصاد قوي قائم على الابتكار والمبادرة، وقد حاولت الجزائر من خلال سياستها الإقتصادية تطوير نظام بيئي قوي في ظل التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية لجعل المؤسسات الناشئة القاطرة لدفع عجلة التنافسية وللاانتقال من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد منتج ومتنوع قائم على إقتصاد المعرفة.

1.1 إشكالية الدراسة: مما سبق نطرح إشكالية البحث من خلال التساؤل التالي:

ماهو دور النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في دفع ديناميكية المقاوالاتية في الجزائر؟

2.1 الأسئلة الفرعية:

- هل يسمح وجود نظام بيئي قوي وداعم للمؤسسات الناشئة بنمو هذه المؤسسات وإستدامتها؟
- ما هي مكونات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر وماهو دور كل مكون في تطوير هذا النظام؟

3.1 صياغة الفرضيات:

- تواجد المؤسسات الناشئة في نظام بيئي مقاوالاتي قوي ومستدام يسمح لها بالنمو والإستدامة.

- بذلت الحكومة الجزائرية مجهودات جبارة في محاولة منها لتعزيز وتطوير النظام البيئي للمؤسسات الناشئة.

4.1 أهداف الدراسة:

- إبراز الدور الذي يلعبه النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الرفع من الديناميكية المقاولاتية في الجزائر.

- تحليل النظام البيئي للمؤسسات الناشئة من خلال تحديد محدداته والتعرف على جهود الجزائر لتطويره.

5.1 منهج الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي بوضع الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث وجمع البيانات والمعلومات المتاحة من مصادرها ومعالجتها بطريقة علمية وموضوعية، كما إعتدنا على المنهج التحليلي لتشخيص النظام البيئي للمؤسسات الناشئة بالجزائر وتحديد أبعاده ومحدداته.

2. الإطار النظري للدراسة: سنحاول تقديم إطار نظري يُسهم في بلورة التوجهات الفكرية وأطرها حول متغيرات الدراسة لأجل إبراز الدور الذي يلعبه النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في دفع ديناميكية المقاولاتية.

1.2 ماهية ديناميكية المقاولاتية:

1.1.2 تعريف المقاولاتية:

إن المقاولاتية ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه والأبعاد ومتداخلة بعمق مع تخصصات علمية متعددة، وتبقى مجالاً ديناميكياً ومجالاً خصباً للإستكشاف، وهو يوفر أفقاً واعداً للباحثين إلى أن يصبح علم المقاولاتية متميزاً ومستقلاً تماماً عن المجالات الأخرى (MISSAOU, BENLAIB, AZZEDINE, & Derroum, 2025, p. 801)، وقد تم تعريفها من حيث نتائج الأداء المقاولاتي وخصائص المقاولين والعمليات والإستراتيجيات التي تؤدي إلى السلوك المقاولاتي (Harrar, 2021, p. 430)، وتعد المقاولاتية أكثر السبل ديناميكية من أجل التحول الإقتصادي والإقتصادي والتنمية، وترتبط إرتباطاً وثيقاً بتنمية القطاع الخاص، وسياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة وخلق فرص العمل، والإبتكار، والقدرة التنافسية (Venkataraman, 2020, p. 179) وللمقاولاتية أربع نماذج: نموذج الفرصة التجارية (Venkataraman, 1997)، ونموذج إنشاء المؤسسة (Gartner, 1985)، ونموذج خلق القيمة (Bruyat, 1993)، ونموذج الإبتكار (Schumpeter, 1935) (LACLE, 2020, p. 28). ويتفق أغلب الباحثين على تعريفها (SHANE & VENKATARAMA, 2000, p. 218) بأنها دراسة كيف وبواسطة من وبأي تأثيرات يتم إكتشاف وتقييم وإستغلال فرص خلق المنتجات والخدمات المستقبلية.

2.1.2 تعريف ديناميكية المقاولاتية:

يُقصد بالديناميكية القدرة على تحديد الكفاءات لتحقيق التوافق مع بيئة الأعمال المتغيرة، ومصطلح "القدرات" يشدد على الدور الرئيس للإدارة الإستراتيجية في تكييف المهارات التنظيمية الداخلية والخارجية والموارد والكفاءات الوظيفية ودمجها وإعادة تشكيلها على بما يتناسب مع متطلبات البيئة المتغيرة (Audretsch, Kuratko, & Link, 2016, p. 607) ، ويرى Lavie أن "الإستكشاف-الإستغلال" للفرص هو "سلسلة متصلة"؛ وتتضمن المقاولاتية على الإدراك والفعل، ويتعلق الإستكشاف والإستغلال في أي لحظة على إختيار إستراتيجية لإدراك الفرص الجديدة، وتُشير ديناميكية المقاولاتية إلى الإجراء المتخذ بالنظر إلى إدراك فرصة محددة إستراتيجياً، ويكون الإجراء الذي يتم اتخاذه مشروطاً بقرار تم إتخاذه بالفعل لإستغلال فرصة ما، إذا فالمهم هنا هو التمييز بين العمل الذي ينطوي على المقاولاتية الديناميكية والعمل الذي ينطوي على المقاولاتية الساكنة، وفي حين أن قرار العمل على إستغلال فرصة ما قد أُتخذ بالفعل، فإن الاختلافات تكمن في طبيعة ذلك العمل-ثابت أو ديناميكي-، كما يخضع مفهوم (الإستكشاف-الإستغلال) للنسبية؛ فقد تكون بعض المعارف أو التكنولوجيات أو الأسواق جديدة بالنسبة لمؤسسة ما ولكنها مألوفة لمؤسسة أخرى؛ وبالتالي فإن إستكشاف مؤسسة ما قد يعتبر إستغلالاً من قبل مؤسسة أخرى (LAVIE, STETTNER, & TUSHMAN, 2010, pp. 114-115). والمؤسسات التي تتمتع بقدرات ديناميكية قوية هي مؤسسات ريادية بشكل مكثف؛ فهي لا تتكيف فقط مع النظام البيئي المقاولاتي، بل تقوم أيضاً بتشكيله من خلال الابتكار ومن خلال التعاون مع الشركات والكيانات والمؤسسات الأخرى (TEECE D. , 2007, p. 1319)، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت في الظهور مؤشرات مركبة للمقاولاتية تهدف إلى تقديم صورة أكثر إكتمالاً للعوامل المؤثرة في نشاط المقاولاتية وخصائصها وآثارها؛ ومن بين هذه المؤشرات مؤشر المقاولاتية الديناميكية (IDE)، الذي طوره Kantis (2014) إستناداً إلى نهج نظامي للمقاولاتية، ويتضمن هذا المؤشر فكرة أن وجود المقاولين يعتمد على الظروف الاجتماعية وجودة التعليم والدعم الثقافي، في حين تعتمد الفرص المقاولاتية على ديناميكيات ظروف السوق وهيكل الأعمال ونظم الابتكار، وفي المقابل يتأثر إنشاء المؤسسات الجديدة وتطويرها بشبكات الدعم، وتوافر التمويل، والسياسات، والبيئة التنظيمية (Dionisio, Edmundo, Fischer, & Rua, pp. 1-2)، إذا ديناميكية المقاولاتية تشمل مختلف التفاعلات المعقدة والعمليات التي تدفع لإنشاء ونمو وتطوير المؤسسات، ويشمل هذا المفهوم مختلف الأنشطة والسلوكيات والعوامل التي تؤثر على كيفية تحديد

وإستغلال المقاولين للفرص وجمع الموارد والتغلب على مختلف التحديات وهذه الديناميكيات ليست ثابتة؛ فهي تتطور بسبب تغيرات السوق، والبيئات التنظيمية، والمواقف المجتمعية، وإمكانية الوصول إلى نظام الدعم.

2.2 ماهية النظام البيئي المقاولاتي:

1.2.2 نشأة وتطور النظم البيئية للمقاولاتية

تم إشتقاق مفهوم النظام البيئي (الإيكولوجي) من النظام البيئي الطبيعي؛ وطُرح أول مرة من طرف Arthur Tansley عام 1935 حين وصفه بنظام يضم جميع الكائنات الحية ضمن حدود واضحة وتفاعلها ضمن بيئتها المادية المرتبطة به (بركات و عسول، 2024، صفحة 502)، كما صاغ الباحث James Moore مصطلح "النظام البيئي" وربطه بالمفهوم البيولوجي في دراسة بمجلة هارفارد بيزنس ريفيو نشرت عام 1993، وأكد أن المؤسسات لا تنشأ أو تتطور في فراغ مؤكدا أن الأعمال التجارية تعمل وتنمو في إطار شبكة تفاعلية تضم الزبائن والمواهب التي يولدها الابتكار الجديد، الموردين، والممولين. (Moore, 1993, p. 76)، وأستخدم مصطلح النظام البيئي من طرف باحثي العلوم الاجتماعية بإعتباره يصف طبيعة المجتمعات الاقتصادية والتي تقوم على أساس التفاعل المعقد للبنية التحتية، الأفراد، الأدوار، المنظمات، الحكومات، ويعتبر "فالديز" أول باحث وثق هذا المصطلح (1988) في ورقة علمية قُدمت في مؤتمر جمعية مدبري معهد الأعمال الصغيرة قام فيها بتكييف نموذج النظام البيئي مع المقاولاتية، (محمد عبد الحميد بلال و حنان محمود محمد عبد الرحيم، 2020، صفحة 270)، وقبل ظهور مصطلح نموذج النظام البيئي المقاولاتي كان النموذج المتواجد على مدى ثلاثة عقود ماضية هو التجمعات الصناعية، وترتبط طبيعة هذه التجمعات الموجودة في مجتمع ما عادةً بالأنشطة التجارية ذات الصلة بذلك المجتمع، ويمكن تطبيق مصطلح التجمع بطريقتين مختلفتين، يشير الأول إلى مجموعة من المؤسسات العاملة في أنشطة متشابهة، بينما يشير الثاني إلى التكتل الجغرافي والقطاعي للمؤسسات، وكانت لها ثلاث نماذج أساسية وهي: المناطق الصناعية، التجمعات الصناعية، ومجموعات القدرة التنافسية. (Michael & Moreno, 2015, p. 26)

1.2.2 تعريف ومكونات النظام البيئي المقاولاتي:

على الرغم من التوسع في الأدبيات حول النظام البيئي المقاولاتي، لا يزال يمثل إستعارة تفتقر إلى الوضوح (Harrison, 2025, p. 7)، ويمكن إعتبار تسمية النظام البيئي المقاولاتي كإختصار للنظام الاقتصادي المعقد الذي يمكن أن يقيّد ظهور أنشطة اقتصادية جديدة التي تتحقق من خلال العمل المقاولاتي (Mazzoni, Riccaboni, & Stam, 2025, p. 2)، وتسلط الكثير من الأبحاث الحالية الضوء على ضرورة تشخيص وتحليل تطور النظم البيئية المقاولاتية والإختلافات بينها وحوكمتها، لأن الفهم الأفضل لتلك النظم

له أهمية سياسية عالية (Matthias, Reza , & Thomas , 2021, p. 2) ، وعلى الرغم من وجود تعاريف عديدة ومختلفة لمصطلح "النظام البيئي المقاوالاتي"، إلا أن معظمها تؤكد على أهمية القرب والإنسجام والترابط بين مختلف أصحاب المصلحة والعوامل الرئيسية داخل هذا النظام، ولم يتفق الباحثون على تعريف مشترك للنظام البيئي المقاوالاتي، وغالبا ما يقصر النشاط المقاوالاتي على المؤسسات الناشئة عالية النمو، مؤكدة أن هذه المؤسسات هي مصدر مهم للإبتكار ونمو الإنتاجية والتوظيف (Soha, Sara , Mohamad, & Fahd , 2024, p. 249) ، حيث تم تعريفه بأنه "مزيج من العناصر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية داخل منطقة ما تدعم تطور ونمو المؤسسات الناشئة المبتكرة وتشجع المقاولين الناشئين وغيرهم من الجهات الفاعلة على تحمل مخاطر بدء وتمويل ومساعدة المشاريع عالية المخاطر" (Aman, Elo, 2024, p. 1702) ويقول Ahokangas, & Zhang, 2024, p. 1702: "لا توجد صيغة دقيقة لخلق إقتصاد ريادي، هناك فقط خرائط طريق عملية وإن كانت غير كاملة فبدلاً من السعي إلى تقليد النظم البيئية الناجحة، يجب على كل منطقة أن تحدد وتطور صفاتها الخاصة بها (Cukier & Kon, 2018, p. 2) .

إن النظام البيئي المقاوالاتي هو عبارة عن هيكل معقد ومتعدد الأوجه تتفاعل فيها العديد من العناصر لإنتاج أداء النظام، وهذا يحتاج السماح للعناصر المكونة بالتفاعل فيما بينها (Munira , Slaheddine, 2020, p. 2) & Carlos, 2020, p. 2) ، كما ينظر له كهيكل ديناميكي مكون من مجموعة مترابطة من المنظمات؛ تختلف من حيث الحجم و النوع والطبيعة، ويتطور من خلال التنظيم الذاتي والنشأة والتطور المشترك ويوفر له القدرة على التكيف والتجديد، ومن ثم يسود في مثل هذا النظام التنافس والتعاون في آن واحد (Rahatullah Khan, 2016, p. 70). ويتكون هذا النظام من عدة عناصر، ويتفاعل كل عنصر من هذه العناصر بشكل ديناميكي ويتطور لدعم المقاوالاتية، وتلعب السياسات الحكومية دوراً مهماً في تشكيل النظام البيئي المقاوالاتي، ويمكن للسياسات الحكومية أن تعزز المقاوالاتية أو تعيقها (Egidius , Muhammad, 2023, p. 79). Arief Yanto, Zahra Fitriana, & M. Ade Kurnia, 2023, p. 79).

وهناك نماذج عديدة للنظم البيئية للمقاوالاتية نذكر أهمها (Jafarov & Szakos, 2022, p. 6) :-
مجالات Isenberg للنظام البيئي (2010) -ركائز World Economic Forum للنظام البيئي (2013)
- نموذج النظام البيئي المقاوالاتي "Six+Six" من قبل Koltai (2016) -سمات النظام البيئي Spigel (2017)
- نهج المقاوالاتية المرتكز على الإبتكار Budden و Murray (2017) -نموذج للنظام البيئي Stam and Van de Ven (2021). ويعتبر نموذج النظام البيئي المقاوالاتي لـ Danial

Isenberg أبرزهم حيث إعتبر بأن هذا النموذج يمكن أن يكون شرطاً لسياسات التنافسية ولنجاح إقتصاديات المعرفة وأنظمة الابتكار؛ وحدد Isenberg ست مجالات لهذا النموذج تتمثل في: - مجال رأس المال البشري- مجال التمويل- مجال الثقافة- مجال الأسواق- مجال السياسة- مجال الدعم، وتتألف هذه المجالات العامة من مئات العناصر التي تتفاعل بطرق معقدة للغاية وذات طابع خاص، وبالتالي فإن تحديد المسارات السببية العامة محدود القيمة، ولذلك فهو يشدد على أهمية السياق فكل نظام بيئي ينشأ في ظل مجموعة خاصة من الشروط والظروف (Mason & Brown, 2014, p. 5).

3.2.2 العلاقة التبادلية بين ديناميكية المقاولاتية والنظام البيئي المقاولاتي:

يُساعد النظام البيئي المقاولاتي على فهم دور السياق في ديناميكية المقاولاتية؛ والأمر الأكثر أهمية هو النظر إلى النظم البيئية للمقاولاتية على أنها ديناميكية ومتطورة بمرور الزمن مما يؤدي إلى نمو تراكمي للمؤسسات الجديدة (Malecki, 2018, p. 10)، وتتمتع المؤسسات داخل النظام البيئي بمناخ شبكية تتجاوز ما تملكه من موارد وقدرات داخلية في شكل موارد ومعارف مشتركة، ووفقاً لـ Lavie هناك "ميزة تنافسية للمؤسسات المترابطة"، وأن شبكة المؤسسات المترابطة تكون مصدراً لشبكة الموارد التي يمكن لرواد الأعمال الوصول إليها لتطوير مشاريعهم (Haddoud, Souleh, Munawar Albadry, Roh, & Emmanuel Onjewu, 2025, p. 3) ويمكن تمثيل العلاقة بين المفهومين كما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم 01: أبعاد والعلاقة بين النظام البيئي المقاولاتي وديناميكية المقاولاتية

الأبعاد	تأثير ديناميكية المقاولاتية على النظام البيئي	تأثير النظام البيئي على ديناميكية المقاولاتية
البيئة التنظيمية	الحكومات تعمل على تكييف مختلف السياسات جراء كثافة المبادرات المقاولاتية	سن السياسات والتشريعات المشجعة للعمل المقاولاتي يسهل عمليات الإنشاء والنمو.
الثقافة والمجتمع	توسع إنشاء المؤسسات الناشئة يعمل على تغيير العقلية لتقبل المخاطرة.	توفر ثقافة داعمة للعمل المقاولاتي تعزز ديناميكية المقاولاتية.
رأس المال البشري	لإنشاء المؤسسات الناشئة يتطلب توافر مهارات جديدة، ما يشجع تطوير التعليم.	توفر بيئة تعليمية فعالة تعزز روح المقاولاتية لدى الشباب.
البنية التحتية والتكنولوجيا	تزايد المؤسسات الناشئة ذات التوجه التكنولوجي يحفز تحديد البنية التحتية.	تبني التكنولوجيات الحديثة والرقمية يسهل عمليات الابتكار والنمو السريع.
السياسات التمويلية	تزايد إنشاء ونمو المؤسسات الناشئة يجذب المزيد من الممولين و رؤوس الأموال.	وجود منصات تمويل ومستثمرين ومسرعات وحاضنات أعمال يُنشّط ديناميكية الابتكار.
العلاقة السببية	ديناميكية المقاولاتية العامل المنشط للنظام البيئي لأنها تُحدِث ضغطاً على مكوناته.	النظام البيئي المقاولاتي المحرك الأساس لديناميكية المقاولاتية لأنه يهيئ للمقاولين الظروف الملائمة.

المصدر: من إعداد الباحثة

3.2 ماهية النظام البيئي للمؤسسات الناشئة:

1.3.2 تعريف المؤسسات الناشئة:

عرف Eric Reis المؤسسة الناشئة بالمؤسسة البشرية التي صممت من أجل خلق منتج أو خدمة جديدة في ظل عدم التأكد. (Eric, 2011, p. 37)، ويُنظر إليها بأنها مؤسسة حديثة النشأة، سريعة النمو، تُؤسس على فكرة مبتكرة من طرف مقالٍ يتمتع بخصائص محددة، وتنطوي على مخاطر فشل عالية إذ تعتمد على منتجات أو خدمات مبتكرة تخترق أسواقاً غير مشبعة أو تُنشئ أسواقاً جديدة كلياً، تعمل في ظل حالة من عدم اليقين الشديد، ولذلك يصمم مؤسسوها نموذجاً للأعمال قابلاً للتكيف مع التوسع (بنو و جرادة، 04-05 جوان 2022، صفحة 69)، مما سبق إن محاولة إعطاء تعريف للمؤسسات الناشئة يجب أن يشمل ثلاث عناصر أساسية (نوي و دهان، 2020، الصفحات 8-9) وهي: عنصر النمو، عنصر الابتكار الذي يعد لبنة رئيسية دون حصره فقط في الابتكارات التكنولوجية و حالة عدم التأكد الشديد، وقد حدد المشرع الجزائري معاييراً لاعتبار مؤسسة ناشئة من خلال المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 كالتالي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 11) :- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات. - يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة. - يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية. - أن يكون رأسمال الشركة مملوكاً بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة". - يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية. - يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

2.3.2 تعريف ومكونات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة:

يعرف النظام البيئي للمؤسسات الناشئة على أنه منطقة محدودة، في نطاق 50 كم تقريباً (أو مسافة سفر لمدة ساعة واحدة)، تتشكل من مقالين ومؤسساتهم الناشئة وأنواع مختلفة من المنظمات الداعمة، تتفاعل كنظام معقد لإنشاء مؤسسات ناشئة جديدة وتطوير المؤسسات القائمة فهو نظام ديناميكي معقد ويتكيف بناءً على تطور الأفراد والمؤسسات والأطراف الداعمة له. (Cukier & Kon, 2018, p. 2) والنظم البيئية لا تتشابه فكل نظام بيئي يمثل نموذجاً فريداً ولا يمكن تحديد نموذجاً مثالياً يكون صالحاً لكل الإقتصاديات، وتختلف مكونات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة من منطقة لأخرى، وحسب دراسة Nirnaya Tripathi تم تحديد ثماني عناصر تؤثر على المؤسسات الناشئة تتفاعل بشكل معقد وديناميكي

وهي:المقاولين-التكنولوجيا-الأسواق-العوامل الداعمة-التمويل-رأس المال البشري-الجامعات-الديموغرافيا (Tripathi, Oivo, Liukkunen, & Markkula, 2019, p. 78)، وعند استخدام النظام البيئي كنموذج تنظيمي لتقييم وتحليل التطورات في بيئة الأعمال؛ على المقاول التمتع بالمهارات والكفاءات العالية لمساعدته في اتخاذ القرار والحفاظ على إستمرارية ونمو مؤسسته (TEECE, 2007, p. 1325)، كما يُعتمد عليه من أجل جمع مختلف الموارد، وتتطور حاجتها إلى الموارد وفقاً لخصوصياتها ومرحلة تطورها (Gueguen, Delanoë-Gueguen, & Lechner, 2025, p. 117).

3. الإطار التحليلي للدراسة: سنقوم بتحليل التطور التشريعي للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر وتحليل مكوناته وتشخيصه من خلال تحليل SWOT وكذا مؤشر النظام البيئي العالمي للمؤسسات الناشئة.

1.3 التطور التشريعي والتنظيمي للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة بالجزائر للفترة (2020-2025):

شكلت حالة عدم اليقين المحيطة بتطورات التجارة والاقتصاد العالمي وتزايد التوترات الجيوسياسية التي زادت تعقيدا خطرا على أسعار المحروقات بالجزائر التي لا تزال تمثل 79% من عائدات التصدير و43% من إيرادات الميزانية عام 2025 (Banque mondiale, 2025, p. 15)، في هذا السياق أصبح تسريع وتيرة التنويع الإقتصادي الجزائري وتقليص الإعتماد على صادرات المحروقات أمرا عاجلا، وتعكس التدخلات التشريعية للحكومة للحد من إعتمادها على الموارد، وهذا ما حدده Mazzucato (2015) بنموذج "الدولة الريادية" (BERBACHE, 2025, p. 450)، وهذا ما عملت عليه الحكومة الجزائرية بوضع الأطر القانونية والسياسية من خلال سن العديد من القوانين والمراسيم والقرارات والآليات والأجهزة لتهيئة بيئة تشريعية لإنشاء المؤسسات الناشئة ودعمها وتطويرها، ولتتبع تطور أبرز التشريعات التأسيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى آليات دعم النظام البيئي للمؤسسات الناشئة للفترة (2001-2025) وضعنا الجدول أدناه:

الجدول رقم 02: أبرز التطورات في التشريعات والسياسات للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة

الإطار	أبرز التطورات في التشريعات والسياسات للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة
القانون والتنظيم	-القانون رقم 01-18 مؤرخ في 2001/12/12 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أول إطار عمل شامل لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الملغى بموجب القانون 17-02.
	-القانون رقم 15-21 المؤرخ في 2015/12/30 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المادة 06 منه عرفت المؤسسة المبتكرة "التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي أو تقوم بأنشطة البحث والتطوير"

-القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/11 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعرض لسبل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة عن طريق صناديق الضمان وصناديق الإطلاق إلى أن المؤسسات الناشئة قطاع واعد وجب تطويره وترقيته.	
-المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 2018/06/26 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 25-331 المؤرخ في 2020/11/22 المتضمن تحديد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها.	
-المرسوم التنفيذي رقم 20-77 المؤرخ في 2020/03/28 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04-91 المؤرخ في 2004/03/24: إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية.	
المرسوم التنفيذي رقم 20-254 الصادر في 2020/09/15 الذي يضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها.	
-المرسوم التنفيذي رقم 20-356 المؤرخ في: 2020/11/30: إنشاء مؤسسة تعزيز وإدارة هياكل دعم المؤسسات الناشئة إلى جانب تحديد أدوارها وإجراءاتها التشغيلية.	
-المرسوم التنفيذي رقمي 20-54/55: تم بموجبهما تغيير تسمية الوزارة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة وإقتصاد المعرفة وتم إنشاء إدارة مركزية تابعة للوزارة.	
-المرسوم التنفيذي رقم 21-170 المؤرخ في 2021/04/28: تحديد شروط وطرق الحصول على المزايا الضريبية الممنوحة للمؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" أو "حاضنة أعمال".	
-المرسوم التنفيذي رقم 21-422 المؤرخ في 2021/11/04 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 20-254: مراجعة وتعديل معايير وصلاحيات وآليات اللجنة المسؤولة عن منح علامات مؤسسة ناشئة-مشروع مبتكر-حاضنة أعمال.	
-القانون رقم 22-09 المؤرخ في 2022/05/05 المعدل والمتمم للقانون التجاري، هنا المشرع حدد الطبيعة القانونية الخاصة بالمؤسسة الحاصلة على علامة مؤسسة ناشئة فقط بإعتبارها شركة مساهمة بسيطة.	
-القرار الوزاري رقم 1275 الصادر في 2022/09/27: يحدد كفاءات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.	
-المرسوم التنفيذي رقم 23-197 المؤرخ في 2023/05/25 حدد الأنشطة المؤهلة للإستفادة من قانون العمل الحر.	
-النظام رقم 24-02 للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في الجريدة الرسمية المؤرخة في: 2024/10/23 والمتعلق بهيئات التمويل الجماعي برأس المال المخاطر.	
- قانون المالية لسنة 2025 حسب ما جاء في المواد 39، 41، 142، حيث قدم عدة تعديلات هدفت لتعزيز البحث والتطوير ودعم المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال لتحسين بيئة الأعمال بالجزائر، حيث قدمت إعفاءات على رسوم نقل الملكية للمؤسسات الناشئة عند شراء أصول أو عقارات مخصصة للأنشطة الصناعية والابتكارية، كما تم تمديد الإعفاءات الضريبية لفائدة حاضنات الأعمال. (حاج علي، 2025)	

التأطير المالي والجبايي	-القانون رقم 19-04 المتضمن قانون المالية سنة 2020، المادة 69 منه نصت بـ: "تُعفى الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمعاملات التجارية..". في إطار تخفيف العبء المالي عن المؤسسات الناشئة منحت الحكومة إمتيازات عديدة للمؤسسات التي تحمل وسمي "مؤسسة ناشئة" أو "حاضنة"، والتي تضمنتها المادة 86 و87 من قانون المالية 2021، (قانون المالية لسنة 2021 المادتين 86، 87، 2020، صفحة 34) وضمن قانون المالية لسنة 2023 جاءت تدابير محفزة جدا في مجال البحث والتطوير والإبتكار، حيث تم تحديد سقف أعمال في حدود 5 مليون دج، وتحديد الضريبة الجرافية الوحيدة لمعدل 05 % بالنسبة للأنشطة الممارسة تحت النظام للمقاول الذاتي، وقد تم تخفيضه إلى 0,5% ضمن قانون المالية لسنة 2024 (حمادي و تومي، 2024، صفحة 435).
التأطير المؤسسي والتنظيمي	كان من خلال: إنشاء وزارة تُعنى بإقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة -تطوير النظام الوطني للإبتكار عمل على تهمين الأفكار المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي-تعميم الدفع الالكتروني بالقطاعات الحيوية- إطلاق مراكز تطوير المقاولاتية عبر مختلف جامعات الوطن التي فاق عددها أكثر من مائة مركزاً لتطوير المقاولاتية تعمل على تكوين أكثر من 50000 طالب وطالبة كل سنة (cde، 2025) -إنشاء حاضنات للأعمال الجامعية وعددها يتجاوز 100 حاضنة تنشط حالياً في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

المصدر: من إعداد الباحثة

تطورت قوانين المؤسسات الناشئة بالجزائر بشكل تدريجي؛ حيث ركزت الإصلاحات المبكرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن الأزمات الإقتصادية العالمية كإنخفاض أسعار النفط(2014)وجائحة كوفيد-19 سرّعت من وتيرة التحول نحو نظام بيئي ديناميكي للمؤسسات الناشئة، ويمثل هذا التطور تحولاً إستراتيجياً في السياسة العامة من الدعم العام للأعمال إلى نظام بيئي داعم للإبتكار، والتحول من التعريفات التي تركز على المؤسسات ص م (2001-2017) إلى المعايير التي تركز على الإبتكار (2020-2025) ما يعكس التكيف الديناميكي مع المعايير العالمية للمؤسسات الناشئة في الجزائر (BERBACHE, 2025, p. 455).

2.3 تحليل مكونات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة:

يعتبر النظام البيئي للمؤسسات الناشئة بالجزائر فتيّاً مقارنة بأنظمة بيئية لدول أخرى؛ وكان إنشاء وزارة إقتصاد المعرفة للمؤسسات الناشئة في أوائل عام 2020 تحولاً كبيراً في النهج الحكومي؛ هذه المبادرة عكست إرادة سياسية واضحة وقوية لأجل مقاولاتية أكثر ديناميكية، ويستند تركيز الوزارة لتعزيز النظام البيئي للمؤسسات الناشئة بالجزائر على ثلاث ركائز أساسية: الإطار التشريعي؛ آليات التمويل وهياكل الدعم (BOUGOUFFA, 2024, p. 2)، وتتمثل محددات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة بالجزائر في القطاعات الموضحة بالجدول أدناه مع توضيح دور كل قطاع في دعم النظام البيئي للمؤسسات الناشئة:

الجدول رقم 03: محددات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

القطاع	دوره في دعم النظام البيئي للمؤسسات الناشئة
البنوك	يمكن للمؤسسات الناشئة الحصول على التمويل من خلال آليات مختلفة: - القروض المصرفية - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) - الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية (Anade) - الصندوق الجزائري للشركات الناشئة (ASF) - التمويل الجماعي - الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة (CNAC).
القطاع الخاص	يبرز دور القطاع الخاص في دعم النظام البيئي للمؤسسات الناشئة من خلال: - حاضنات الأعمال الخاصة التي تمثل علاقة تعاون بين المؤسسات الناشئة والقطاع الخاص هدفها تقديم خدمات إستشارية ودعم وتوجيه وتدريب والبحث عن تمويل لأصحاب المؤسسات الناشئة. - الشركات الكبرى هنا دورها يعتبر محدودا مقارنة مع الدور الذي تلعبه في دعم النظام البيئي للمؤسسات الناشئة بالدول المتقدمة، مما دفع الجزائر إلى وضع مبادرات وتحفزات لهذه الشركات، حيث تخصص من الدخل أو الربح في حد أقصاه (30%) وفي حدود سقف يساوي 200 مليون دج: - النفقات المصروفة في إطار البحث والتطوير داخل المؤسسة، - النفقات المصروفة في إطار برامج الإبتكار المفتوح المحققة مع المؤسسات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" أو "حاضنة أعمال"، وفي حالة ما إذا كانت النفقات المدفوعة تتعلق بالبحث والتطوير والإبتكار المفتوح في آن واحد لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الإجمالي للنفقات 200 مليون دج (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2022، صفحة 8) - منصات التمويل الجماعي وهو تمويل تشاركي مرتبط بالمؤسسات الناشئة عبر منصات أنترنات خاصة (بجيري و كرفيس، 2023، صفحة 198) مثل CHRIKY، TWIZA و NINVESTI من خلال حملة للتبرعات في إطار زمني معين، والنجاح في الحملة وإقناع المنتسبين للمنصة بالأفكار الإبتكارية يُسهل من عملية تمويل المؤسسات الناشئة.
وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والصغيرة	تمت ترقيتها إلى هذا في 08 سبتمبر 2022، ومن أهم مهامها الإشراف على تطوير النظام البيئي للمؤسسات الناشئة، وتوفير التمويل، وتعزيز الأنشطة، و تعزيز التعاون على المستويين المحلي والإقليمي في مجالات الإقتصاد المعرفي والاقتصاد الرقمي، والعمل على وضع التدابير اللازمة لتنمية وتطوير الحاضنات والمشاتل ومسرعات الأعمال ومخابر البحث والمدن التكنولوجية والتعاون فيما بينها لخدمة حاملي الأفكار والمبتكرين والمؤسسات الناشئة والصغيرة، ومن أهم إنجازاتها: (بن صوشة، بشيري، و براشن، 2024، الصفحات 261-263): - الوصاية الخاصة بصندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة إنتقلت للوزارة بتاريخ 04 جويلية 2020 ليصبح الوزير هو الأمر الرئيس بتسيير وصرف مخصصات هذا الحساب. - إنشاء اللجنة الوطنية لمنح العلامة مشروع مبتكر، مؤسسة ناشئة، حاضنة أعمال في 15 سبتمبر 2020. - إستحداث مؤسسة تسيير وترقية الهياكل الداعمة للمؤسسات الناشئة (المسرّع العمومي Algeria Venture) بتاريخ 30 نوفمبر 2020 تتمثل مهامها في تسريع الأعمال وتطوير الحاضنات ودعم الإبتكار. - إنشاء اللجنة الوطنية لمتابعة الإبتكار وحاضنات الأعمال الجامعية بتاريخ 2022/09/22. - إطلاق منصة "مقاول.dz" وهي منصة خاصة بالتوجيه المقاولاتي، صممت لأجل توفير المعلومات على الأنترنات للمقاولين وتقديم المساعدة. - إستحداث الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي في 20 جانفي 2023 والتي تهدف للمساهمة في وضع إطار تنظيمي للأنشطة الاقتصادية المستحدثة خاصة في المجال الرقمي والخدمات الإلكترونية.

مسرعات الأعمال	تعمل مسرعات الأعمال على مساعدة المؤسسات الناشئة في الحصول على التوطين وتوفير التمويل والتكوين وتقديم إرشادات مكثفة وورش متخصصة وفرصا للتواصل مع المستثمرين؛ وأهم المبادرات الجزائرية في مجال تسريع الأعمال هي: - المسرّع العمومي Algeria Venture ومن مهامه: إنشاء هياكل دعم ومرافقة الابتكار، تطوير الحاضنات والتسريع لتطور المؤسسات الناشئة الحاملة لوسم لابل. - الوكالة الوطنية لثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية ANVREDE ومن أهم مهامها: دعم وتشجيع الابتكار التكنولوجي وبراءات الاختراع، مساعدة حاملي الأفكار المبتكرة في تجسيد مشاريعهم، الحفاظ على حماية الملكية الفكرية والصناعية. - Technopole وهو عبارة عن مدينة تكنولوجية لتوطين المؤسسات الناشئة الحاصلة على وسم لابل أنشأت في 2023/02/16 بالشراكة بين وزارة التعليم العالي ووزارة إقتصاد المعرفة مقره داخل جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3، مهامه تتلخص في توفير دار للذكاء الإطناعي ومتابعة وتكوين حاملي المشاريع المبتكرة لخلق مؤسساتهم. (بن صوشة، بشيري، و براشن، 2024، صفحة 264)
بورصة القيم المفقولة COSOB	عرفت تحديث للقوانين المسيرة لها تتمثل في: - صدور النص التنظيمي في 25 أكتوبر 2023 (ج ر ج، 2023) الخاص بالتمويل التساهمي الذي يحدد شروط ممارسة وإعتماد المستشارين الذين ينشطون في الإستثمار التساهمي، هذا القرار ساهم في تعزيز النظام البيئي للمؤسسات الناشئة وتشجيع الحوافز المالية لصالحها وتم إطلاق منصة رسمية تدرس طلبات ومنح إعتماد مستشاري التمويل التساهمي على الموقع crowdfunding.dz - إصدار تحفيزات تعزز حركية السوق المالي في قانون المالية 2024- صدور النظام رقم 23-04 المؤرخ في 25 أكتوبر 2023 المتعلق ببورصة القيم المفقولة، في الجريدة الرسمية رقم 05 الصادرة في 25 جانفي 2024،، هذا النظام يحل محل النظام 97-03 المؤرخ في 18 نوفمبر 1997. (ج ر ج، 2024) ومن أهم مستجداته خلق قسم "النمو" مخصص للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إعتماد شرط وحيد للإدراج في هذا القسم وهو فتح رأس المال في حدود 10 مليون دينار فقط بغض النظر عن شرط رأس المال الإجتماعي الأدنى أو قيمة الشركة ذات الأسهم.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	تعتبر كمحرك للابتكار؛ فالجامعات الجزائرية تساهم في إنشاء بيئة حاضنة للمؤسسات الناشئة من خلال إنشاء حاضنة الأعمال الرقمية، وإقامة برامج ودورات تدريبية متخصصة في المقاولاتية بحاضنات الأعمال، مراكز تطوير المقاولاتية ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وقد أطلقت الوزارة مبادرات عدة في هذا المجال، بدءًا من إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية تهدف إلى الإستثمار في مخرجات التكوين والبحث الجامعي والمساهمة في تشغيل خريجي مؤسسات التعليم العالي والحد من البطالة، تلاه القرار الوزاري رقم 1275 الصادر في 27 سبتمبر 2022 بشأن "شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة"، والذي تم تعديله وإستكمالها لاحقًا بموجب القرار رقم 008 الصادر بتاريخ 23 فيفري 2025؛ وجاء هذا التعديل ليعكس تحول النظر للمشاريع الطلابية، حيث لم يعد الهدف هو مجرد إنشاء مؤسسة ناشئة؛ بل تأسيس مشروعات قابلة للنمو والإستدامة إقتصاديا، (AOUISSI & HAMRA, 2025, p. 90).

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على (بن صوشة، بشيري، و براشن، 2024، الصفحات 259-269)

3. 4. تحليل النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر:

3.4.1 ترتيب الجزائر في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة GSEI فترة (2023-2025):

مؤشر النظام البيئي العالمي للمؤسسات الناشئة GSEI هو عبارة تقرير تصدره StartupBlink، يهدف إلى تصنيف المؤسسات الناشئة في 1000 مدينة و118 دولة، ويتم تحديثه سنوياً منذ 2017، وهو يستند إلى معالجة مئات الآلاف من نقاط البيانات من خلال خوارزمية التي تأخذ في الاعتبار عشرات المعايير، مدعومة ببيانات من مصادر مختلفة وبيانات عالمية والشركاء العالميين. يقسم لثلاث فروع أساسية وهي: درجة الكمية، نقاط الجودة، ونقاط بيئة الأعمال. (StartupBlink, 2024, p. 7)

الجدول رقم 04: ترتيب الجزائر في مؤشرات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة الرئيسية لعام 2024

المجموع	نقاط بيئة الأعمال	نقاط الجودة	درجة الكمية	رتبة 2024
115	110	97	118	

المصدر: (startupblink, The Startup Ecosystem of Algiers, 2025)

يُظهر الجدول أعلاه تصنيف الجزائر في المرتبة 118 عام 2024 من حيث الكمية، مما يشير إلى وجود عدد محدود من المؤسسات الناشئة، وفيما يتعلق بمقياس الجودة احتلت الجزائر المرتبة 97، ما يعكس وجود بعض المؤسسات ذات جودة عالية، ولكنها بحاجة إلى تعزيز الابتكار وجذب المزيد من الاستثمارات، بالنسبة لنتيجة الأعمال التي تقيس درجة بيئة الأعمال ومدى توافر الدعم والتسهيلات، احتلت الجزائر المرتبة 110، مسلطة الضوء على الجوانب التنظيمية والعقبات المالية التي تعيق نمو المؤسسات الناشئة، واحتلت الجزائر المرتبة 115 عالمياً، وفي سنة 2025 احتلت الجزائر المرتبة 111 عالمياً متقدمة بأربع مراكز عن سنة 2024 والمركز الرابع إفريقياً؛ ما يوضح أن البيئة الحاضنة للمؤسسات الناشئة في الجزائر لا تزال تواجه تحديات عديدة.

3.4.2 أفضل الدول حسب مؤشر النظام البيئي العالمي للمؤسسات الناشئة لسنة 2025:

سنعرض في الجدول أدناه أفضل الدول حسب الرتبة العالمية وحسب تصنيف العالم العربي وفقاً لمؤشر النظام البيئي العالمي للمؤسسات الناشئة لسنة 2025.

الجدول رقم 05: أفضل الدول لسنة 2025 حسب مؤشر النظام البيئي العالمي للمؤسسات الناشئة

الدولة	الرتبة العالمية	تغيير الرتبة (2024)	النتيجة الإجمالية	الدولة	الرتبة العالمية	تغيير الرتبة (2024)	النتيجة الإجمالية
الولايات المتحدة	1	-	254.050	إيطاليا	1	+2	16.358
فرنسا	2	-	70.743	ألمانيا	2	+27	6.629

النظام البيئي للمؤسسات الناشئة كآلية لدفع ديناميكية المقاولاتية في الجزائر-دراسة تحليلية-

اسرائيل	3	-	62.167	البحرين	3	62	+5	2.339
سنغافورة	4	1+	54.682	مصر	4	65	+1	2.132
كندا	5	1-	45.438	الأردن	5	69	-1	1.199
السويد	6	-	35.311	قطر	6	76	+3	0.965
ألمانيا	7	-	33.159	لبنان	7	77	-4	0.956
فرنسا	8	-	32.417	تونس	8	82	+8	0.787
سويسرا	9	1+	31.747	المغرب	9	88	+4	0.687
هولندا	10	1-	30.872	الكويت	10	89	+2	0.661

المصدر: (StartupBlink, 2025, pp. 24-25)

يعرض الجدول ترتيب أفضل الدول في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة عام 2025، حيث يوضح النمو المتفاوت للأنظمة البيئية للمؤسسات الناشئة في جميع أنحاء العالم وفي المنطقة العربية، ونلاحظ غياب ملحوظ للجزائر في تصنيف أفضل 100 دولة في هذا المؤشر، على الصعيد العالمي تصدرت الو م أ القائمة، تليها المملكة المتحدة، وشملت التغييرات الملحوظة سنغافورة وسويسرا بمركز واحد، بينما تراجع كل من كندا وهولندا بمركز واحد، وفي العالم العربي (StartupBlink, 2025) احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا والمرتبة 21 عالميا، تليها المملكة العربية السعودية بمرتبة 38 عالميا؛ محققة قفزة نوعية وهي الدولة الأسرع نموًا للمؤسسات الناشئة عام 2025، حيث صعدت بـ 27 مركزًا بمعدل نمو 236.8%، وتأتي هذه الطفرة مدفوعة بالاستثمار الحكومي المستدام في إطار رؤية 2030، واحتلت البحرين المركز الثالث عربيا و62 عالميا، وحقت زيادة بنسبة 40.1% في نقاط النظام البيئي، ومصر احتلت المركز الرابع و65 عالميا بتغير بمركز واحد وسجلت نمواً سنوياً في النظام البيئي بنسبة 22%، وسجلت تونس تقدماً معتبراً بـ 8 مراكز والمغرب بـ 4 مراكز وقطر بـ 3 مراكز والكويت بمركزين ، كما نلاحظ تراجع كل من لبنان والأردن بـ 4 مراكز ومركز واحد على التوالي.

3.4.3 المؤسسات الناشئة في الجزائر-الخصيلة-:

الجدول رقم 06: تعداد المؤسسات الناشئة بالجزائر خلال الفترة (2020-2025)

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024	2025
العدد	41	87	105	799	815	836

المصدر: <https://www.startupranking.com/countries> و (حمادي و تومي، 2024، صفحة 432) من خلال الجدول أعلاه نجد أن المؤسسات الناشئة بالجزائر كان تطورها العددي محتشما؛ وذلك راجع لضعف النظام البيئي للمؤسسات الناشئة رغم الجهود الكثيفة المبذولة لتطويره، وحسب موقع Ranking Startups، احتلت الجزائر المرتبة 11 إفريقيا بـ 41 مؤسسة ناشئة عام 2020؛ ليرتفع العدد عام 2021

إلى 87 مؤسسة ثم إلى 105 عام 2022، وفي عام 2023 سُجلت زيادة معتبرة بـ 799 مؤسسة ناشئة؛ واحتلت الجزائر عام 2024 مركزاً متقدماً في ترتيب أكبر الدول الحاضنة للمؤسسات الناشئة إفريقياً؛ حيث احتلت المركز الثاني بعد تصدر نيجيريا المركز الأول إفريقياً بـ 815 مؤسسة ناشئة، وفي عام 2025 احتلت الجزائر المرتبة 111 بـ 836 مؤسسة ناشئة والرابعة في شمال إفريقيا.

4.4.3 المؤسسات الناشئة الرائدة في الجزائر العاصمة:

الجزائر تقع في البلدان التي لم يتم تصنيفها بعد عام 2025 بسبب عدم كفاية المدن المصنفة على المستوى الوطني، لكن تُظهر إمكانات قوية للانضمام في الإصدارات المستقبلية لـ GSER الذي تنشره منظمة StatupGenome وتُصنّف البيئة الحاضنة للمؤسسات الناشئة في الجزائر العاصمة عام 2025 ضمن أفضل 600 مدينة عالمية في مؤشر StartupBlink Ecosystem Index وهي الأولى وطنياً وتحتل المركز 543 عالمياً والرابعة في شمال إفريقيا، تراجع النظام البيئي في الجزائر العاصمة بـ 41 مركزاً في التصنيف الأخير بمعدل نمو سنوي بلغ -2.1% (StartupBlink, 2025, p. 344). وفي عام 2024 تشير البيانات إلى أن شركة Yassir هي أقوى الشركات الناشئة، حيث حافظت على ترتيبها في المركز الأول وطنياً على الرغم من تراجع ترتيبها العالمي (-313) وتراجعها إقليمياً، وشركة Temtem احتلت المركز الثاني و تراجعت على المستوى العالمي (-2,598)، وتحسّن ترتيب شركة Fatoura by Brainiac إقليمياً (+47) وعالمياً (+10,199) مظهرةً نمواً ملحوظاً، وسجلت شركة Zawwali أكبر قفزات على الصعيدين العالمي (+11,593) والإقليمي (+82)، كما أظهرت شركة Moufid BI تقدماً على الصعيدين العالمي (+6,374) والإقليمي (+45) (AOUISSI & HAMRA, 2025, p. 9).

5.4.3 تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال الفترة 2017-2023:

شهدت مستويات تمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر تقلبات كبيرة وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم 07: تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال الفترة 2017-2023

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مبلغ التمويل (بالدولار الأمريكي)	60k	1.7M	154.16 M	767.29 k	68.09 M	150.65 M	0
عدد الصفقات	1	1	4	7	11	10	0

المصدر: (https://www.startupblink.com/startup-ecosystem/algeria?page=1, 2025)

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال عامي 2017 و 2018 كان التمويل محدوداً، لكنه إرتفع بشكل كبير عام 2019 ليصل إلى 154.16 مليون دولار مصحوباً بزيادة في عدد الصفقات، ما يفسر دخول

إستثمارات كبرى، ولكن إنخفاض التمويل بشكل حاد عام 2020 إلى أقل من مليون دولار على الرغم من إرتفاع عدد الصفقات بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 وفي عامي 2021 و 2022 كانت زيادة التمويل إلى 68.09 ثم 150.65 مليون دولار، مع تزايد عدد الصفقات، خلال عام 2023، إنخفاض تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بنسبة 100%، مع إنخفاض عدد الصفقات أيضاً بنفس النسبة خلال الفترة نفسها منذ عام 2017، وقد تجاوز إجمالي إستثمارات المؤسسات الناشئة في الجزائر العاصمة 525.71 مليون دولار أمريكي. وهذا يمثل 13.77% من إجمالي تمويل المؤسسات الناشئة في شمال أفريقيا.

5.3 تحليل SWOT للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة بالجزائر:

يوضح الجدول أدناه أهم مواطن قوة وضعف النظام البيئي للمؤسسات الناشئة بالجزائر مع الفرص والتهديدات.

الجدول رقم 08 : تحليل SWOT للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة بالجزائر

نقاط القوة	نقاط الضعف
-تنظيم واسع للفعاليات والمؤتمرات: وفق تصنيف Global Entrepreneurship Network عام 2022 احتلت الجزائر المرتبة الأولى عالمياً، وهذا نتيجة لتفوقها في تنظيم مختلف الفعاليات والأنشطة المقاولاتية التي بلغ عددها 2187 خلال شهر نوفمبر، مما يعكس نشاطاً متنامياً في القطاع المقاولاتي. - تنمية التعليم المقاولاتي بمختلف مؤسسات التعليم العالي من أجل نشر الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين. -توفر الإمكانيات الطبيعية الغنية: مما يمكن من إنشاء مشاريع مبتكرة في مجالات الطاقة المتجددة والمستدامة. - الدور الفعال لحاضنات ومسرعات الأعمال: فهي توفر بيئة داعمة للمؤسسات الناشئة من خلال ضبط نماذج أعمالهم.	-معدل إنشاء المؤسسات الناشئة: في الجزائر لا يزال هذا المعدل أقل من المعيار الدولي. -ضعف الثقافة المقاولاتية: رغم الجهود الكثيفة لتطوير الثقافة المقاولاتية مازالت ضعيفة وذلك بسبب عوامل إجتماعية وهيكلية. -إشكالية التمويل: نظراً لصعوبة الحصول على التمويل التقليدي إضافة إلى بطء وتحديات الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" كشرط للإستفادة من دعم صندوق تمويل المؤسسات الناشئة. -التوزيع الغير عادل للحاضنات العاملة في الجزائر: حيث تتمركز أغلب لحاضنات في المدن الكبرى مقارنة مع الولايات النائية - ضعف المعاملات الرقمية: للمؤسسات الناشئة دورا مهما لضمان التحول الناجح للمعاملات الرقمية كالدفع الإلكتروني.
الفرص	التهديدات
- سياسات التشجيع: تعمل الجزائر على تشجيع جميع الجهات الفاعلة لإنشاء الهياكل والتسهيلات لدعم المؤسسات الناشئة. - إطلاق الموقع الإلكتروني moukawil.dz: الذي يحتوي على الخطوات لإطلاق المشروع، وقاعدة بيانات وثائقية تسهل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية.	-نقص الموارد المالية: نظراً لمحدودية فرص الحصول على قروض مصرفية أو رأسمال إستثماري التي تتطلب ضمانات باهظة. -العوائق اللوجستية: ما يحد من إقتصار المؤسسات الناشئة على السوق المحلية أو يدفع مؤسسيها إلى البحث عن فرص بالخارج. -البيئة التنظيمية: تعاني المؤسسات الناشئة من البيروقراطية مما يؤخر إطلاق المؤسسات الناشئة ويردع المستثمرين المحتملين.

- إمكانية الوصول إلى الأسواق: كعراقيل دخول الأسواق الأولية والتوسع في أسواق جديدة، مما يُضعف فرص النمو والمزايا التنافسية. - التحول الرقمي والتكنولوجيا: العديد من المؤسسات الناشئة الجزائرية تستند على تكنولوجيات قديمة وتفتقر للبنية التحتية الرقمية اللازمة، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة ويثبط عملية التوسع.	- البيئة الاقتصادية الجزائرية: توفر سوقاً بكرة غير مشبعة، مما يظهر فرصاً للمؤسسات الناشئة لإكتساب حصة سوقية خاصة مع الثورة الرقمية، مما يتيح فرصاً لاغتنامها وإزدهارها. - الإمكانيات السوقية الناشئة: ستؤدي إلى نمو هائل وجذب الاستثمارات، مع تواجد سوق محلية غير مستغلة وطلب متزايد على الخدمات الرقمية بسبب التحول الرقمي.
---	--

المصدر: من إعداد الباحثة

4. خاتمة:

تميزت البيئة الحاضنة للمؤسسات الناشئة في الجزائر بنمو إيجابي بفضل الدعم والتدابير والنصوص التشريعية التي أعطت دفعة لديناميكية المقاولاتية القائمة على المعرفة والابتكار، حيث يشهد قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر نمواً معتبراً ويوفر فرصاً متعددة في المستقبل؛ رغم تسجيل غياب ملحوظ في تصنيف أفضل 100 دولة وفقاً لمؤشر النظام البيئي العالمي للمؤسسات الناشئة للسنوات 2023-2024-2025، وذلك بسبب حداثة إهتمام الحكومة الجزائرية بهذا القطاع الواعد مقارنة مع دول أخرى، ولكن الجزائر سائرة في طريق تعزيز وتطوير هذا النظام، حيث وعد رئيس الجمهورية بإلتزامه بإنشاء 20000 مؤسسة ناشئة بحلول عام 2029، كما ستسعى وزارة إقتصاد المعرفة إلى وضع خريطة وطنية ودليل رقمي لزيادة الرؤية والربط بين المستثمرين والداعمين خاص بالمؤسسات الناشئة، ومن خلال ما سبق توصلنا إلى أهم النتائج التالية:

- تفاعل وتشابك مكونات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة له دور فعال في دفع ديناميكية المقاولاتية.
- يواجه النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر تحديات كبيرة منها إشكالية تمويل هذه المؤسسات.
- بذلت الحكومة الجزائرية مجهودات جبارة في محاولة منها لتعزيز وتطوير النظام البيئي للمؤسسات الناشئة.
- لا يزال النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر في مرحلة البناء، لكن ما تم إنجازه لتطويره منذ عام 2020 وإلى الآن يعتبر خارطة طريق فعالة لإفتتاحه على الأنظمة البيئية العالمية.

ومن أهم التوصيات التي نراها فعالة لأجل تطوير النظام البيئي للمؤسسات الناشئة بالجزائر نذكر ما يلي:

- ضرورة تبسيط تسجيل المؤسسات الناشئة وتحسين البنية التحتية لـ ICT وتنويع مصادر التمويل والاستثمار.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء تجمعات مالية وتسهيل عمليات الدمج والاستحواذ.
- تبني نماذج أعمال مبتكرة وضرورة إستمرار التعاون مع الجامعات لدعم الابتكار ودعم تسويق نتائج البحوث.

-ضرورة تكييف الممارسات المقاولاتية بما يتوافق مع السياق المحلي، بدلاً من محاولة إحداث طفرات قد تكون مكلفة ومحفوفة بالخطر وتضيع بذلك الجهود لخلق مؤسسات ناشئة في محاولة لإنشاء وادي سيليكون آخر.

5. قائمة المراجع:

■ المراجع باللغة العربية:

إسماعيل بنو، و لخضر جرادة. (04-05 جوان 2022). المؤسسات الناشئة ودورها في نمو التكنولوجيا المالية. مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول إستخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة (الصفحات 67-80). برلين/ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية.

الجريدة الرسمية الجزائرية. (2022). تعديل المادة 171 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، العدد 89. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2020). المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر، 2020 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة الأعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد، 55 الصادرة في 21 سبتمبر 2020.

الجريدة الرسمية الجزائرية. (2023). القرار رقم 23/01 المحدد لشروط اعتماد وممارسة المستشارين في ميدان الإستثمار التساهمي، العدد 68.

الجريدة الرسمية الجزائرية. (2024). قرار رقم 04-23 يتضمن الموافقة على النظام العام لبورصة القيم المنقولة، العدد 05.

جمال الدين بركات، و محمد الأمين عسول. (2024). واقع النظام البيئي المقاولاتي في الجزائر: فرص و تحديات في ضوء المؤشرات العالمية. مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، 11(1)، الصفحات 499-515.

عفاف حمادي، و براهيم تومي. (2024). المؤسسات الناشئة الجزائرية وفعالية دورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (ضمن النموذج الإقتصادي للجزائر الجديدة). مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 11(2)، الصفحات 424-442.

قادة بحيري، و فاطمة الزهراء كريس. (2023). التحفيزات الجبائية والتمويلية لصالح المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الإشارة إلى صندوق التمويل المؤسسات الناشئة. مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، 7(1)، الصفحات 191-205.

قانون المالية لسنة 2021 المادتين 86 87. (2020). القانون رقم 16-20 الجريدة الرسمية، العدد 83 (31/12/2020) المتضمن قانون المالية لسنة 2021، القسم السادس: أحكام جبائية مختلفة. تم الاسترداد من

<https://www.mf.gov.dz/images/pdf/A2020083.pdf>

- محمد الأمين نوي، و محمد دهان. (2020). نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale*, 14(03)، الصفحات 1-21.
- محمد عبد الحميد بلال، و حنان محمود محمد عبد الرحيم. (2020). تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم العالي المصرية دراسة مقارنة. *المجلة التربوية* (78)، الصفحات 247-341.
- يزيد بن صوشة، عبد العليم بشيري، و عماد الدين براشن. (2024). محددات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة تحليلية 2018-2024. *مجلة إقتصاد المال والأعمال*، 9(2)، الصفحات 257-270.
- المراجع باللغة الأجنبية:

- Aman, R., Elo, M., Ahokangas, P., & Zhang, X. (2024). Empowering migrant women's entrepreneurship: stakeholder perspectives from the entrepreneurial ecosystem. *International Journal of Entrepreneurial Behavior & Research*, 30(7), pp. 1698-1724.
- AOUISSI, W., & HAMRA, Y. (2025). Assessment of the Startup Ecosystem in Algeria based on the Global Startup Ecosystem Index (GSEI): An Analytical Study. *Journal of Economic Papers*, 16(1), pp. 86-100.
- Audretsch, D., Kuratko, D., & Link, A. (2016). Dynamic entrepreneurship and technology-based innovation. *Journal of Evolutionary Economics*, 26(3), pp. 603-620.
- Banque mondiale. (2025). *Algerie RAPPORT DE SUIVI DE LA SITUATION ÉCONOMIQUE Accélérer les gains de productivité pour une croissance diversifiée et résiliente*. Washington, D.C. : World Bank Group. Récupéré sur <http://documents.worldbank.org/curated/en/099642106022531831>
- Ben Hassen, T. (2020). The entrepreneurship ecosystem in the ICT sector in Qatar: local advantages and constraints. *Journal of Small Business and Enterprise Development*, 27(2), pp. 177-195.
- BERBACHE , S. (2025). Regulatory Framework of Start-ups in Algeria: A North African Comparative Perspective. *Legal and Political Research*, 10(1), pp. 449-472.
- BOUGOUFFA, A. (2024). Algerian startup ecosystem in the digital era: a SWOT based analysis. *Journal of Economic Integration*, 12(3), pp. 336-355.
- Cukier, D., & Kon, F. (2018). A maturity model for software startup ecosystems. *Journal of Innovation and Entrepreneurship*, 7(1).
- Dionisio, E., Edmundo, I., Fischer, B., & Rua , P. (n.d.). Country-level efficiency and the index of dynamic entrepreneurship: Contributions from an efficiency approach. *Technological Forecasting and Social Change*, 162.
- Egidius , F., Muhammad, Y., Arief Yanto, R., Zahra Fitriana, P., & M. Ade Kurnia, H. (2023). *Entrepreneurial Ecosystem: Interaction between Government*

- Policy, Funding and Networks (Study on Entrepreneurship in West Java). *Jurnal Ekonomi dan Kewirausahaan West Science*, 1(2), pp. 77-88.
- Eric, R. (2011). *The Lean Startup: How Today's Entrepreneurs Use Continuous Innovation to Create Radically*. New York: Crown Business.
- Gueguen, G., Delanofe-Gueguen, S., & Lechner, C. (2025). Start-ups in entrepreneurial ecosystems: the role of relational capacity. *Management Decision*, 59(13), pp. 115-135. Retrieved from www.emeraldgroupublishing.com/licensing/reprints.htm
- Haddoud, M., Souleh, S., Munawar Albadry, O., Roh, S., & Emmanuel Onjewu, A.-K. (2025). Unpacking Entrepreneurial Ecosystem Elements: Insights Into Drivers of Entrepreneurial Activity. *Thunderbird International Business Review*, pp. 1-13. Retrieved from <https://doi.org/10.1002/tie.70013>
- Harrar, S. (2021). Dynamique entrepreneuriale en Algérie quel rôle des institutions? *Revue d'excellence pour la recherche en économie et en gestion.*, 5(1), pp. 429-441.
- Harrison, R. (2025). "Close enough to speak; distant enough to learn?" A critique of the entrepreneurial ecosystem metaphor. *The Journal of Technology Transfer*. <https://www.startupblink.com/startup-ecosystem/algeria?page=1>. (2025, 08 16).
- Jafarov, N., & Szakos, J. (2022). REVIEW OF ENTREPRENEURIAL ECOSYSTEM MODELS. *ASERC Journal of Socio-Economic Studies*, 5(1), pp. 3-16.
- LACLE, N. (2020). Etude de la dynamique entrepreneuriale en entrepreneuriat féminin, une lecture par le Business Model du cas des mampreneurs (Thèse de doctorat). école DOCTORALE droit, économie, management (DEM), Saint-Aubin: université Paris-Saclay. Consulté le octobre 7, 2020
- LAVIE, D., STETTNER, U., & TUSHMAN, M. (2010). Exploration and Exploitation Within and Across Organizations. *Academy of Management*, 4(1), pp. 109-155.
- Malecki, E. (2018). Entrepreneurship and entrepreneurial ecosystems. *Geography Compass*, 12(3). Retrieved from <https://compass.onlinelibrary.wiley.com>
- Mason, C., & Brown, R. (2014). ENTREPRENEURIAL ECOSYSTEMS AND GROWTH ORIENTED ENTREPRENEURSHIP. Background paper prepared for the workshop organised by the OECD LEED Programme and the Dutch Ministry of Economic Affairs on Entrepreneurial Ecosystems and Growth Oriented Entrepreneurship. The Hague, Netherlands.
- Matthias, L., Reza, A., & Thomas, S. (2021). Fostering Entrepreneurial Ecosystems and the Choice of Location for New Companies in Rural Areas – the Case of Germany. *Journal of Small Business Strategy*, 31(4).
- Mazzoni, L., Riccaboni, M., & Stam, E. (2025). Entrepreneurial ecosystems and interregional flows of entrepreneurial talent. *Small Business Economics*.

- Michael , S., & Moreno , M. (2015). The present state of entrepreneurship ecosystems in selected countries in Africa. *African Journal of Economic and Management Studies*, 6, pp. 17-54.
- MISSAOUI, A., BENLAIB, B., AZZEDINE, A., & Derroum, A. (2025). Analysis of entrepreneurship environment indicators in Algeria during 1996-2024. *International Journal of Economic Perspectives*, 19(3), pp. 773-805. Récupéré sur <https://ijeponline.org/index.php/journal/article/view/900>
- Moore, J. (1993). Predators and prey: a new ecology of competition. *Harvard Business Review*, 71(3), pp. 75-83.
- Munira , A., Slaheddine, M., & Carlos, M. (2020). Entrepreneurship Ecosystem in Arab World: the status quo, impediments and the ways forward. *The International Journal of Business Ethics and Governance (IJBEG)*, 3(3).
- Pardo del Va, M., Cerver Romero, E., Martinez Perez, J., & Mohedano Suanes, A. (2025). From Startup to Scaleup: Public Policies for Emerging Entrepreneurial Ecosystems. *Journal of the Knowledge Economy*, pp. 7874-7907.
- Rahatullah Khan, M. (2016). Entrepreneurship ecosystem evolution strategy of Saudi Arabia. M. Kosala, M. Urbaniec & A. Żur (Eds.), *Entrepreneurship: Antecedents and Effects* ("Przedsiębiorczość Międzynarodowa, 2(2), pp. 67-92.
- SHANE, S., & VENKATARAMA, S. (2000). The Promise of Entrepreneurship as a Field of Research. *Academy of Management Review*, 25(1), pp. 217-226.
- Soha, A. Y., Sara , H. E., Mohamad, A., & Fahd , A. (2024). An Investigation of the Effect of Entrepreneurial Ecosystem on Startups Success through the Mediating Effect of Self Efficacy, Entrepreneurial Attitude and Entrepreneurial Intention. *SocioEconomic Challenges*, 8(2), pp. 247-272.
- TEECE, D. (2007). Explicating dynamic capabilities: the nature and microfoundations of (sustainable) enterprise performance. *Strategic Management Journal*, 28(13), pp. 1319-1350. Retrieved from <https://onlinelibrary.wiley.com/>
- Tripathi, N., Oivo, M., Liukkonen, K., & Markkula, J. (2019). Startup ecosystem effect on minimum viable product development in software startups. *Information and Software Technology*, 114, pp. 77-91.
- World Economic Forum. (2024). How startups drive economic recovery while growing responsibly. Consulté le 07 22, 2025, sur <https://www.weforum.org/stories/2022/05/how-startups-help-drive-economic-recovery-and-growth/>

■ مواقع الأنترنت:

حكيمة حاج علي. (01 01, 2025). قانون المالية 2025.. تعديلات ضريبية جديدة لدعم الابتكار والتنمية الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 15 07, 2025, من <https://akhbarelwatane.dz/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-2025-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA->

<https://cde.dz/%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84/#:~:text=%D9%88%D8%AA%D9%85%D9%8>

cde. (2025, 25 جويلية). Récupéré sur <https://cde.dz/>

startupblink, The Startup Ecosystem of Algiers. (2025, 05 06). Récupéré sur link:

<https://www.startupblink.com/startup-ecosystem/algiers-dz?page=1>

StartupBlink. (2024). Global Startup Ecosystem Index. Retrieved 05 06, 2025

StartupBlink. (2025, 08 03). Retrieved from

<https://www.startupblink.com/blog/fastest-growing-countries-for-startups/?utm>

StartupBlink. (2025, 8 26). Retrieved from https://sydna-startups.gr/wp-content/uploads/2025/07/startupecosystemreport2025_compressed-1.pdf